

دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2007-2016 An analytical study of the reality of the Algerian insurance industry 2007-2016

د. محمد تقوروت^{*1}، د. نبيل قبلي²

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف (الجزائر)، tagmoh2@yahoo.fr

² جامعة جيلالي بونعامة - خميس مليانة (الجزائر)، Nabillmd1@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2021/11/15

تاريخ الاستلام: 2021/10/12

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة وتحليل واقع الصناعة التأمينية في الجزائر خلال الفترة التي أعقبت صدور القانون 04-06 الصادر في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 07-95 الصادر في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، حيث سنعرض في هذا البحث هيكل قطاع التأمين في الجزائر من شركات وهيكل منظمة ومختلف المراحل التشريعية التي مر بها، ثم سنستعرض بالأرقام واقع مختلف منتجات التأمين المتوفرة في السوق الجزائري بالإضافة إلى هيكل المنافسة بين الشركات العمومية والشركات الخاصة والمختلطة التي تم اعتمادها وإنشاؤها بعد سنة 1995.

الكلمات المفتاحية: منتجات التأمين، قوانين التأمين، الشركات العمومية والشركات المختلطة والخاصة، التأمين على الحياة، تأمين الأضرار.

Abstract:

This paper aims to study and analyze the reality of the insurance industry in Algeria during the period following the issuance of Law 06-04 of 20 February 2006, amended and supplemented the Order 95-07 of 25 January 1995 Concerning insurance. In this paper, we will present the structure of the insurance sector in Algeria from companies and organized structures and the various legislative stages it has undergone, we will also review the figures of the various insurance products available in the Algerian market as well as the structure of competition between public companies and private and mixed companies that were adopted and established after 1995

Keywords: Insurance products, insurance laws, public companies, mixed and private companies, life insurance, damage insurance.

*المؤلف المرسل محمد تقوروت

1. مقدمة:

شهد الاقتصاد الجزائري عديد التحولات قبل وبعد الاستقلال والتي حاول من خلاله القائمون عليه مسيرة التحولات العالمية خلال كل فترة، فقد شهدت جل القطاعات الاقتصادية إصلاحات تشريعية وهيكلية تهدف إلى تنميتها، ويعتبر قطاع التأمين أحد هذه القطاعات، حيث شهد هو الآخر عدة تحولات باعتباره من أهم الأنشطة التي يساهم في الحفاظ على الموارد وتجديدها، وقد تزامنت التغيرات التي شهدتها هذا القطاع مع التوجهات العامة للاقتصاد الجزائري، بداية من إعادة تنظيميه بعد الاستقلال، ومن ثم مروره بعمليات التأمين، وإعادة الهيكلة وتطبيق مبدأ التخصص، ليصل لمرحلة التحرير تماشيا مع التوجهات العالمية، أين تم فتح باب المنافسة أمام شركات القطاع الخاص وأمام الشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في قطاع التأمين الجزائري.

بناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع الصناعة التأمينية بعد صدور القانون 04-06 المعدل والمتمم للأمر 95-97؟

تم اختيار الفترة 2007-2016 لأنها تلي آخر تعديل هيكلي في قطاع التأمين الجزائري وللإجابة على التساؤل الرئيسي السابق تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية كالآتي:

- الإطار التشريعي لقطاع التأمين الجزائري
- الهيكل التنظيمي لسوق التأمين الجزائري
- واقع الصناعة التأمينية في الجزائر 2007-2016

2. الإطار التشريعي لقطاع التأمين الجزائري:

مر النظام التشريعي لقطاع التأمين في الجزائر بعدة مراحل وتطورات، جاءت متزامنة مع المتطلبات والأحداث التي مر بها الاقتصاد الجزائري قبل وبعد الاستقلال، ويمكن تلخيص أهم المراحل التي مر بها النظام التشريعي لقطاع التأمين الجزائري فيما يلي:

1.2 فترة ما قبل الاستقلال:

كان قطاع التأمين في الجزائر خلال هذه الفترة يسير وفقا للتشريع الفرنسي وكان قانون 13 جويلية 1930 هو المنظم لاكتتاب عقود التأمين في الجزائر، حيث كان هذا القطاع خلال هذه المرحلة مستغلا كليا من طرف شركات أجنبية، واستمر تطبيق التشريعات الفرنسية إلى السنة الأولى لما بعد الإستقلال، إلا ما كان يتعارض منها ومبدأ السيادة الوطنية، وقدر عدد شركات التأمين الناشطة في قطاع التأمين الجزائري آنذاك ب 270 شركة.

وقد سهرت السلطات الفرنسية على إعطاء أهمية لقطاع التأمين وهذا ما كان جليا من خلال جملة التعديلات التي كانت تجربها في كل مرة على هذه القوانين، ومن بينها المرسوم التشريعي لعام 1939 والمتعلق بمحاسبة التأمينات وقانون التأمين على المؤسسات الاستشفائية العمومية، وقانون

التأمين الاجتماعي 1943، وكذا القانون الصادر في 1946 الخاص بتأمين بعض الشركات الخاصة بالتأمين وصناعة التأمين، وفي عام 1947 أصدرت السلطات التشريعية الفرنسية بعض النصوص التشريعية والتي منها مرسوم خاص بتنظيم الإدارة العامة لمراقبة شركات التأمين، وفي عام 1958 أصدر قانون التأمين الإلزامي على السيارات (huge domains).

2.2 فترة 1962-1966 مرحلة الهيكلية:

تميزت هذه المرحلة بوضع التشريعات الأولى للخروج من مرحلة الإستعمار إلى الإستقلال، والخروج من مرحلة الإستعمار ليس بالأمر السهل، فالجزائر خلال السنوات الأولى من الإستقلال حاولت وضع الأسس الأولى لبناء قطاع التأمين من خلال القانون 197/63 الصادر في 08 جوان 1963 والذي ينص على ما يلي (فلاق، 2010، صفحة 48):

- إنشاء عملية التأمين وإعادة التأمين وجعلها قانونية وإجبارية لجميع عمليات التأمين المحققة في الجزائر.

- رقابة الدولة على مؤسسات التأمين التي تمارس نشاطها في الجزائر وفرض شروط الضمان التي يجب أن تراعيها.

وبالموازاة مع ذلك حاولت السلطات الجزائرية كذلك النهوض بهذا القطاع من خلال إنشاء مجموعة من الشركات والتعاضديات بهدف تفعيل النشاط التأميني والمتمثلة فيما يلي:

الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين CAAR : وهي أقدم شركة تأمين في الجزائر تم استحداثها سنة 1963 بموجب القانون 197/63 باسم صندوق التأمين وإعادة التأمين، وكانت مسؤولة عن الجانب القانوني لمساعدة السلطات الجزائرية على مراقبة سوق التأمين (الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين، 2012).

كما تم إنشاء الشركة الوطنية للتأمين (SAA) في 12 ديسمبر 1963 بشراكة جزائرية مصرية بهدف القيام بمختلف عمليات التأمين ثم أتبع ذلك بإنشاء كل من تعاضدية عمال التربية والثقافة (MAATEC) في 29 ديسمبر 1964 ، وكذا الصندوق الوطني لإعادة تأمين التعاونيات الزراعية (CNMA) في 28 أبريل 1964، بالإضافة إلى منح 14 اعتمادا لشركات أجنبية من خلال المرسوم الصادر في جانفي 1994 منها 6 شركات فرنسية، 3 بريطانية، 1 إيطالية، 1 هندية، 1 نيوزيلندية (فلاق، 2010، صفحة 49).

3.2 الفترة 1966-1988 فترة احتكار الدولة لقطاع التأمين والتخصص:

وضع صدور الأمر 127/66 الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 43 الصادرة بتاريخ 31 أوت 1966 حدا لاستغلال قطاع التأمين من قبل الشركات الأجنبية، فقد نص هذا الأمر صراحة من خلال مادته الأولى على: "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة". وبعد القيام بعمليات

الاحتكار لجأت الدولة إلى استحداث شركات جديدة بهدف تغطية الشركات المنسحبة من السوق وتطبيق مبدأ التخصص للشركات الناشطة، حيث تم تأميم الشركة الوطنية للتأمين SAA في 27 ماي 1966 وأوكلت لها مهمة تأمين الأخطار البسيطة، وتأمين السيارات، التأمين على الأشخاص والأخطار المتعددة التي تقع على السكن (المرسوم 80/85، 1985)، كما تم تكليف الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين CAAR بممارسة جميع عمليات التأمين الأخرى التي لا تدخل ضمن مهام الشركة الوطنية للتأمين SAA. وقد تبع ذلك بإنشاء كل من الشركة الجزائرية لتأمينات النقل بموجب المرسوم 82/85 الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة بتاريخ 01 ماي 1985، وكذا الشركة المركزية لإعادة التأمين والتي أنشأت بموجب الأمر 54/73 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973 بهدف القيام بعمليات إعادة التأمين وتحقيق التوازن المالي (فلاق، 2010، صفحة 50).

4.2 الفترة 1988-1995 إلغاء التخصص ورفع الاحتكار:

شهدت هذه الفترة تقلبات اقتصادية بسبب الأزمة التي مرت بها الجزائر آنذاك، مما حتم على السلطات فتح سوق المنافسة في مختلف القطاعات، وإلى غاية 1988 وفي خضم هذه الإصلاحات صدر القانون 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية (استقلالية المؤسسات)، حيث تمتعت شركات التأمين باستقلالية أكثر في شكل شركات اقتصادية عمومية، وفتح لها المجال لممارسة نشاطها في جميع فروع التأمين مما نتج عنه التخلي عن احتكار النشاط والعمل وفق مبدأ اللانحصص ابتداء من سنة 1989، وعلى الصعيد الاقتصادي تم التحول من النظام الإداري إلى النظام التنافسي رغم أن ملكية الدولة للشركات ظلت قائمة (مطرف، 2013، صفحة 35).

5.2 فترة ما بعد 1995 فتح سوق المنافسة أمام مختلف الشركات:

يعد صدور الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 بمثابة الانطلاقة الفعلية للتحرير الكامل لسوق التأمين في الجزائر، وفتح الباب أمام الشركات الجزائرية والأجنبية الراغبة في دخول هذا النشاط في الجزائر، بنفس الشروط التي تخضع لها شركات التأمين العمومية، وقد كان هذا الأمر يهدف إلى:

- ترقية وتطوير سوق التأمينات.
- زيادة وتوجيه الإدخار وتنمية التراكم.
- حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين وترقية مستوى الخدمات المقدمة في مجال التأمينات.

وقد شهد سوق التأمين بعد صدور الأمر 07/95 حراكا كبيرا بدخول عديد شركات التأمين الوطنية والأجنبية بالإضافة إلى منح الاعتماد لعدد من وكلاء التأمين والسماسة، والذي ترتب عنه نمو

معتبر في رقم أعمال هذا القطاع. بالإضافة إلى تفعيل دور الهيئات الإشرافية والرقابية لضمان السير الحسن للقطاع (انشاء المجلس الوطني للتأمينات).

صدور القانون 04/06: رغم جملة التعديلات التي جاء بها الأمر 07/95 والنمو المعتبر لرقم أعمال قطاع التأمين والانفتاح الذي شهده سوق التأمين الجزائري، إلا أن هذه الاجراءات والتشريعات لم تكن كافية ما أدى بالمشروع إلى استصدار القانون 04/06 والذي مجموعة من التوجيهات والتي سبق ذكرها تهدف إلى فتح المنافسة أمام الشركات الناشطة، والسماح لها بتنوع أساليب التوزيع من خلال الترخيص لها بتوزيع منتجاتها عن طريق الشبائيك البنكية، كما يهدف هذا القانون كذلك إلى الرفع من مستوى الملاء المالية لشركات التأمين من خلال ضرورة رفع رؤوس أموالها حسب نوع النشاط الذي تمارسه بين تأمين ممتلكات أو تأمين على الأشخاص، بالإضافة إلى مجموعة من التدابير الخاصة بالتسيير والإدارة والحوكمة.

3. الهيكل التنظيمي لسوق التأمين الجزائري

1.3 هيئات الاشراف والرقابة:

يعد نجاح أي قطاع مرهونا بطبيعة وشكل الهيكل التنظيمي الذي يسير وفقه والذي لابد أن يضمن عدم تداخل العمليات بين الناشطين فيه، ويضمن حقوق مختلف الأطراف. تنقسم الهيئات القائمة على قطاع التأمين في الجزائر إلى مؤسسات إشرافية ومؤسسات رقابية وهي كالآتي:

أ. **لجنة الإشراف على التأمينات CSA:** تم استحداث لجنة الإشراف والرقابة بموجب المادة 209 من الأمر 07/95 المعدل والمتمم بالقانون 04/06 المتعلق بالتأمينات والموجود مقرها بوزارة المالية لممارسة عملية الرقابة على أنشطة التأمين وإعادة التأمين،

ب. **مديرية التأمينات: DASS:** مديرية التأمينات التابعة لوزارة المالية هي فرع من المديرية العامة للخرينة (DGT) والتي تتكون بالإضافة إلى مديرية التأمينات إلى أربعة اقسام أخرى (الدين العام، الخزينة العامة للدولة، الاستثمار، البنوك العمومية والسوق المالي). ومن خلال مديرية التأمينات يمكن للمديرية العامة للخرينة متابعة وتقييم شركات التأمين العمومية.

ج. **المجلس الوطني للتأمين CNA** (المجلس الوطني للتأمينات): هو هيئة استشارية يترأسها وزير المالية تم تأسيسها بموجب الأمر 07-95 من 25 يناير 1995 المعدل والمتمم بالقانون 04-06 المتعلق بالتأمين، فهو عبارة عن إطار للتشاور بين مختلف الأطراف المشاركة في أعمال التأمين، وهي: شركات التأمين ووسطاء التأمين، المؤمن لهم، الحكومة والموظفين العاملين في هذا القطاع

د. **اتحاد الشركات التأمين وإعادة التأمين UAR :** تأسس في 22 فيفري 1994، وله صفة الجمعية المهنية، وهو يختلف عن المجلس الوطني للتأمينات كونه يهتم بمشاكل المؤمنين

حيث لا تشمل عضويته إلا شركات التأمين، ويتكون اتحاد المؤمنين ومعيدي التأمين من ممثلين عن وزارة المالية وعن شركات التأمين وإعادة التأمين، والمؤمن لهم (اتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين).

هـ. المكتب المتخصص في التسعير: BST: تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 257/09 المؤرخ في 11 أوت 2009، ويرأس هذا المكتب ممثل عن الوزير المكلف بالمالية (المرسوم رقم 257-09، 2009).

و. صندوق ضمان السيارات: FGA: تم استحداثه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 113/04 المؤرخ في 05 أفريل 2004، وتتمثل مهام هذا الصندوق في تحمل كل أو جزء من التعويضات الممنوحة لضحايا الحوادث الجسمانية أو ذوي حقوقهم التي يتسبب في وقوعها عربات برية ذات محرك، في حالة ما ظل المسؤول عن الأضرار مجهولا، أو مسقوطا عنه الضمان أو كانت تغطيته غير كافية أو غير مؤمن، وتبين أنه غير قادر على الوفاء جزئيا أو كليا (صندوق ضمان السيارات).

ز. صندوق ضمان المؤمن لهم: تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 111/09 المؤرخ في 07 أفريل 2009، ويتكفل الصندوق في حدود الأموال المتوفرة بكل أو جزء من الديون الناتجة عن عقود التأمين للشركة في حالة العجز، أو إذا ما أصبحت أصول هذه الشركة غير كافية (المرسوم التنفيذي رقم 111-09، 2009).

2.3 شركات التأمين الناشطة في الجزائر:

يعود ظهور شركات التأمين في الجزائر إلى السنوات الأولى للاستقلال، حيث كان لزاما على السلطات الجزائرية إنشاء شركات جزائرية لتخلف الشركات الفرنسية التي انسحبت من الجزائر غداة الاستقلال لتعطي توازنا للمشروع الإنمائي الذي اعتمدته السلطات آنذاك.، حيث تميزت الفترة الأولى والتي تلت الاستقلال بإنشاء شركات متخصصة تبعا للنظام الاقتصادي المنتهج آنذاك، ثم مع بداية التسعينيات سمح للشركات ببيع مختلف أنواع المنتجات التأمينية، والسماح بدخول الشركات الخاصة والأجنبية للسوق الجزائري، إلى غاية صدور القانون 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الذي نص على ضرورة الفصل التام بين أنشطة التأمين على الأشخاص والتأمين على الأضرار بداية من سنة 2010 والذي عرف بعد ذلك ظهور مجموعة شركات جديدة متخصصة في التأمين على الأشخاص. ويوضح الجدول الموالي شركات التأمين الناشطة في الجزائر.

الجدول 1: شركات التأمين الناشطة في الجزائر

الرقم	اسم الشركة	تاريخ التأسيس	نوع النشاط
1	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	08 جوان 1963	التأمين على الأضرار
2	الشركة الجزائرية للتأمين SAA	12 ديسمبر 19963	التأمين على الأضرار
3	تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة: MAATEC	16 ديسمبر 1994	التأمين المختلط
4	الصندوق الوطني للتعاوض الفلاحي CNMA	02 ديسمبر 19972	التأمين على الأضرار
5	الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR	01 أكتوبر 1973	إعادة التأمين
6	الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT	30 أبريل 1985	التأمين على الأضرار
7	الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات .CAGEX	10 جانفي 1996	التأمين على الأضرار
8	الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين CIAR	05 أوت 1998	التأمين على الأضرار
9	الجزائرية للتأمينات 2A	08 ماي 1998	التأمين على الأضرار
10	شركة ضمان القروض العقارية SGCI	05 أكتوبر 1997	التأمين على الأضرار
11	شركة TRUST ALGERIA	25 جانفي 1999	التأمين على الأضرار
12	شركة سلامة للتأمين SALAMA ASSURANCE	26 جانفي 2000	التأمين على الأضرار
13	شركة تأمين المحروقات CASH	04 أكتوبر 1997	التأمين على الأضرار
14	العامة للتأمينات المتوسطة GAM	08 جوان 2001	التأمين على الأضرار
15	شركة ALIANCE للتأمين	30 جويلية 2005	التأمين على الأضرار
16	شركة كارديف الجزائر CARDIF ALGERIA	11 أكتوبر 2006	التأمين على الأضرار
17	شركة CAARAMA للتأمينات	2011	التأمين على الأشخاص
18	شركة TALA تالة (Taamine Life Algeie)	09 مارس 2011	التأمين على الأشخاص
19	شركة أمانة للتأمين على الأشخاص Amana Assurance Vie	01 جويلية 2011	التأمين على الأشخاص
20	شركة MACIRVIE	11 أوت 2011	التأمين على الأشخاص
21	شركة AXA للتأمين على الأضرار	03 أكتوبر 2011	التأمين على الأضرار
22	شركة AXA للتأمين على الأشخاص	02 نوفمبر 2011	التأمين على الأشخاص
23	شركة LE MUTUALISTE	05 جانفي 2012	التأمين على الأشخاص
24	الشركة الجزائرية AGLIC (Algerien Gulf Life Insurance Company)	20 فيفري 2015	التأمين على الأشخاص

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجريدة الرسمية ومواقع الشركات

هذا كله بالإضافة إلى 35 وسيط تأمين (المجلس الوطني للتأمينات)، و 16 وسيط إعادة تأمين محددين في الجريدة الرسمية رقم 21 الصادرة في 26 أفريل 2015 (المجلس الوطني للتأمينات)، بالإضافة إلى نشطاء آخرين يتمثلون في كل من مكتب توحيد السيارات الجزائري BUA، الجمعية الجزائرية للدفاع عن حقوق المؤمن لهم AADCA، المدرسة العليا لإدارة التأمين EHEA، المؤسسة الجزائرية للخبرة والمراقبة التقنية للسيارات SAE-EXACT، وشركة EXAL للخبرة.

4. واقع الصناعة التأمينية في الجزائر 2007-2016

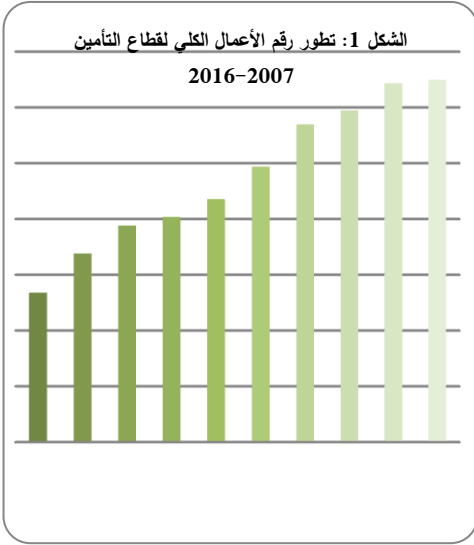
كما سبق الإشارة إليه فقد مر قطاع التأمين الجزائري بعدة تعديلات قبل وصوله إلى ما هو عليه الآن، فقد مر من مرحلة التأمين والتخصص إلى مرحلة إلغاء التخصص، ثم بداية الانفتاح مع صدور القانون 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، والذي لم يحقق النتائج المنتظرة، فقام المشرع الجزائري بإصدار القانون 06-04 الصادر في 20 فيفري 2006 والذي جاء معدلا ومتمما للأمر 95-07 بجملة من التعديلات تهدف إلى زيادة الانفتاح بهدف تفعيل أداء قطاع التأمين من خلال فتح منافذ توزيع جديدة أمام شركات التأمين وبعث المنافسة بين مختلف الشركات الناشطة، ويظهر الجدول الموالي النتائج التي حققها قطاع التأمين خلال الفترة 2016-2007 وهي الفترة التي تلت صدور القانون 06-04 الذي سبق ذكره:

الجدول 2: تطور رقم أعمال قطاع التأمين بمختلف فروعه 2016-2007

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تأمين السيارات	24 490 477	29 602 204	35 717 293	40 029 041	43 515 813	52 258 760	61 310 260	61 354 031	66 248 428	65 252 643
	46%	44%	46%	49%	50%	57%	54%	52%	52%	50%
تأمين الحريق والحوادث المختلفة	19 313 847	25 651 689	28 612 866	26 423 800	28 690 172	31 660 033	35 424 348	38 862 918	41 145 135	42 451 536
	36%	38%	37%	33%	32%	34%	31%	33%	31%	32%
تأمين النقل	5 115 737	5 737 401	6 261 715	5 986 459	5 646 252	5 275 996	5 475 646	6 356 539	5 758 070	5 848 860
	10%	8%	8%	7%	6%	6%	5%	3%	5%	5%
التأمين الفلاحي	544 571	759 330	786 540	842 002	1 620 553	2 241 164	2 792 676	2 929 593	3 739 369	3 371 530
	1%	1%	1%	1%	2%	2%	2%	2%	3%	3%
التأمين على الأشخاص	3 462 792	5 085 002	5 563 724	7 010 966	7 179 526	6 696 583	8 034 115	8 361 548	10 582 556	11 533 310
	6%	8%	7%	9%	9%	7%	7%	7%	8%	9%
تأمين ضمان القروض	704 626	839 826	693 102	422 661	477 807	621 464	924 139	1 030 428	1 211 060	1 379 079
	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%
رقم الأعمال الاجمالي	53 632 050	67 629 809	77 635 240	80 714 930	87 130 123	98 754 000	113 961 184	118 895 057	128 684 618	129 836 958
نسبة نمو القطاع		20%	12%	4%	7%	13%	19%	4%	7%	1%

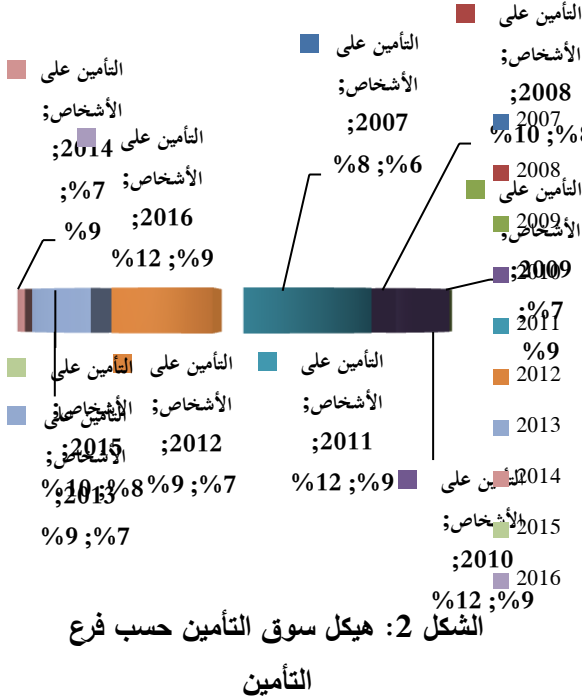
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من المجلس الوطني للتأمينات (CNA)

1- رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين:
يوضح الشكل 1 أن رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين عرف تطورا مستمرا في الفترة بين سنتي 2007 و2016 ، مع الإشارة إلى تفاوت نسبة النمو من سنة لأخرى حسب الظروف العامة لكل سنة. وقد عرف أدنى مستوى نمو له بين سنتي 2015 و2016 وهو ما يؤكد تأثير السياسة الاقتصادية المبنية على التقشف ورفع أسعار بعض المنتجات التأمينية بشكل سلبي على القدرة المالية للمستهلكين، والذين يفضلون تغطية حاجيات أخرى قبل القيام بعمليات التأمين، باعتبار هذا الأخير يعتبر وسيلة حماية تكميلية، كما أن الملاحظ أن صدور القانون 04-06 كان له تأثير إيجابي في نمو رقم أعمال قطاع التأمين في السنوات التي تلت إصداره وهو ما يظهر خلال نتائج سنة 2007 و2008 والذي قدر بحوالي 20% والذي يعود أساسا إلى دخول شركات تأمين جديدة لسوق التأمين الجزائري.



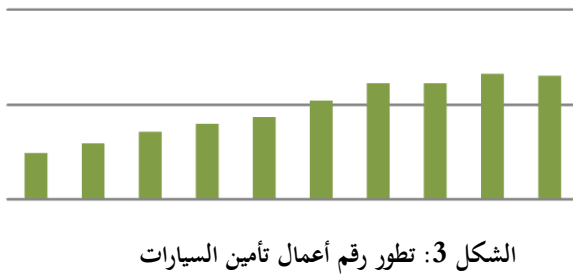
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من المجلس الوطني للتأمينات (CNA)

1- هيكل سوق التأمين حسب نوع التأمين: يبين الشكل المقابل أن هيكل سوق التأمين حسب نوع التأمين بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص في الفترة 2016-2007، والملاحظ أن تأمينات الأضرار تسيطر بشكل كبير على سوق التأمين الجزائري بنسبة تفوق 90%، حيث بلغت تأمينات الأشخاص في أفضل سنواتها نسبة 9%، في كل من سنوات 2010، 2011، وسنة 2016، وتعود أسباب هذا التوزيع المتباين بالدرجة الأولى لثقافة المستهلك الجزائري حول منتجات التأمين بشكل عام ومنتجات تأمين الأشخاص بشكل خاص، وكذا إلى الجانب الديني والمالي، بالإضافة إلى كون بعض منتجات التأمين على الأضرار إجبارية وهي التي تعطي صفة السوق الإلزامي لسوق التأمين الجزائري، في حين لا يجد نفسه مجبرا على تأمينات الأشخاص.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من المجلس الوطني للتأمين

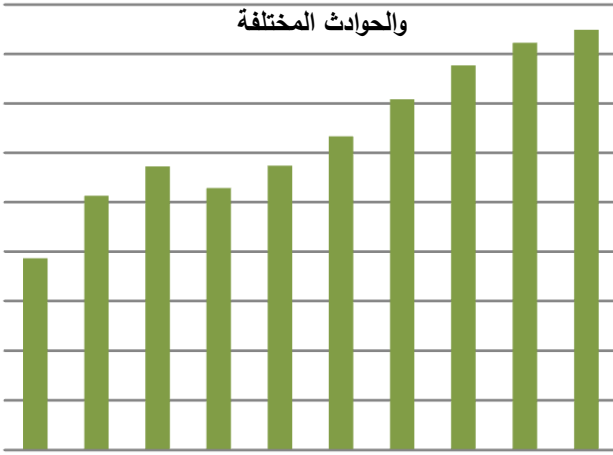
2- تأمين السيارات: يتميز قطاع التأمين الجزائري بطابعه الإلزامي المتمثل أساسا في منتجات تأمين السيارات والذي يظهر جليا من خلال الأرقام المبينة في الجدول والشكل رقم 03 والذي يؤكد على أن التأمين على السيارات مازال يسيطر على أكثر من 50% من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين رغم جملة التعديلات والتسهيلات التي تضمنها القانون 06-04 لبقية منتجات التأمين.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من المجلس الوطني للتأمينات (CNA)

الشكل 4: تطور رقم أعمال فرع تأمين الحريق

والحوادث المختلفة

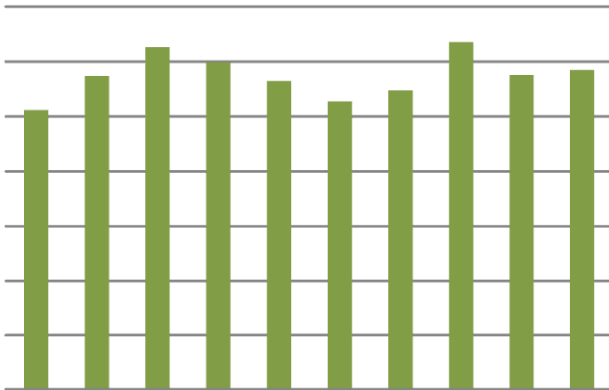


المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات مقدمة من المجلس الوطني للتأمينات (CNA)

3-تأمين الحريق والحوادث المختلفة:

من خلال الجدول السابق والشكل 04 يتضح أن منتجات التأمين على الحريق والحوادث المختلفة التي تعرف اختصاراً بـ IARD في المركز الثاني بعد منتجات تأمينات السيارات بنسب تراوحت بين 31% سنة 2013، 2015 في أدنى مستوياتها و 38% في أفضلها سنة 2008، إذ عرفت هذه المنتجات تراجعاً من سنة 2008 إلى غاية سنة 2016 من 38% إلى 32% ويعود ذلك لنفس الأسباب المتعلقة بمنتجات التأمين الأخرى المتمثلة أساساً في غياب الوعي التأميني وعدم إجبارية التأمين بالإضافة إلى ارتفاع أسعاره، وكذا غياب حملات التوعية والإعلان من طرف شركات التأمين، لأن هذا النوع من المنتجات يخص المؤسسات الاقتصادية بشكل كبير.

الشكل 5: تطور رقم أعمال فرع تأمين النقل



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات مقدمة من المجلس الوطني للتأمينات (CNA)

4-تأمين النقل: يوضح الشكل المقابل أن منتجات التأمين التي تتعلق بالنقل في المرتبة الثالثة بين منتجات التأمين على أضرار بنسب تراوحت بين 10% سنة 2007، كأفضل نسبة و 5% في السنوات بين 2013 و 2016، حيث عرف هذا النوع تراجعاً مستمراً ليستقر عند نسبة تقدر بحوالي 5%، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أقساط هذا النوع من منتجات التأمين، وكذا تعقيد عمليات التعويض، حيث عرفت السنوات السابقة إقبالاً من طرف المهتمين بهذا النوع من منتجات التأمين بعد عمليات انفتاح سوق التأمين في سنواته الأولى لكن ارتفاع تكلفته

وانخفاض تعويضاته أدى بالعديد من المؤمن لهم إلى عدم تجديد عقودهم وهو ما أثر سلبا على نموه مقارنة بمنتجات التأمين الأخرى.

5- التأمين الفلاحي: يظهر من خلال

الشكل 06 أن رقم أعمال قطاع

التأمين عرف نموا متزايدا من سنة

2007 إلى غاية سنة 2015 لكن رغم

ذلك يبقى يمثل نسبة ضئيلة مقارنة

بالقدرات الفلاحية الهائلة التي تتوفر

عليها الجزائر، كما أنه لا يزال يمثل

نسبة ضئيلة من رقم الأعمال الكلي

لقطاع التأمين حيث بين 1% و 3% في

أفضل حالاته خلال خلال سنتي

2015 و 2016 على التوالي ويعود ذلك

أساسا لغياب ثقافة التأمين لدى

الفلاح الجزائري، وكذا نسبة

التعويضات المتدنية مقابل حجم

الأنقساط المرتفعة، إضافة إلى نوع

منتجات التأمين التي تقدمها الشركات

والتي لا تغطي كل الأخطار التي تهدد

الفلاح، على غرار خطر سرقة المواشي،

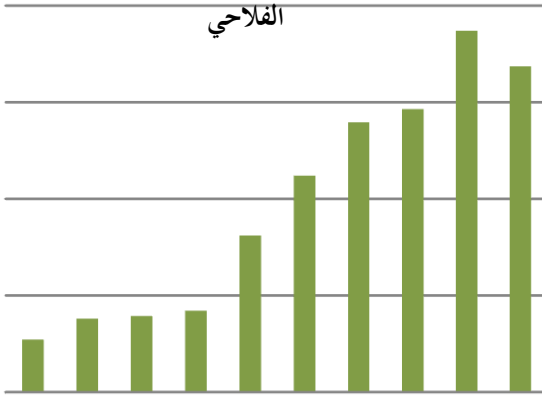
وخطر رياح السيروكو، ما يحد ويقلل

من إقبال الفلاح الجزائري على شراء

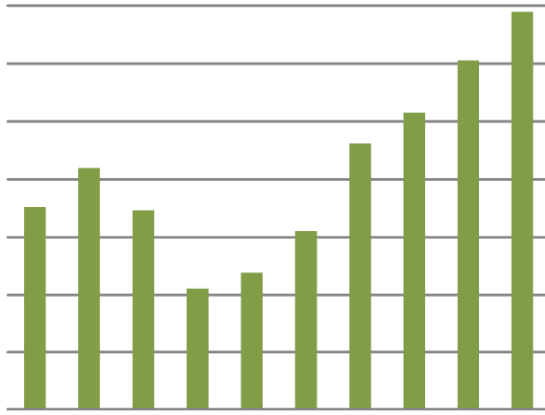
منتجات التأمين الفلاحي الأخرى.

الشكل 6: تطور رقم أعمال فرع التأمين

الفلاحي



(المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من المجلس الوطني للتأمينات (OJA)



الشكل 7: تطور رقم أعمال فرع تأمين ضمان القروض

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات مقدمة من المجلس الوطني للتأمينات (CNA)

2- تأمين ضمان القروض:
يظهر من الجدول رقم 1 ومن الشكل 07 أن رقم أعمال منتجات التأمين على القروض لم تعرف استقرارا ولا نموا على غرار ما حدث لرقم الأعمال الإجمالي للقطاع حيث عرف ارتفاعا وانخفاضا مستمرين يفسره السياسات الاقتصادية الكلية المتعلقة بعمليات منح القروض والتسهيلات المتعلقة بها، حيث تراوحت نسبة مساهمة منتجات التأمين على القروض في حدود 1% طيلة الفترة بين 2007-2016، وهو ما يؤكد عدم اهتمام شركات التأمين والبنوك بهذا النوع من التأمين، بالإضافة إلى غياب الثقافة التأمينية للمستفيدين من القروض التي توجههم نحو هذه المنتجات التي تقدم لهم حماية من خطر عدم القدرة على سداد ديونهم، بدل اللجوء إلى ضمانات أخرى.

5. هيكل رقم الأعمال قطاع التأمين الجزائري وفقا لملكية شركات التأمين:

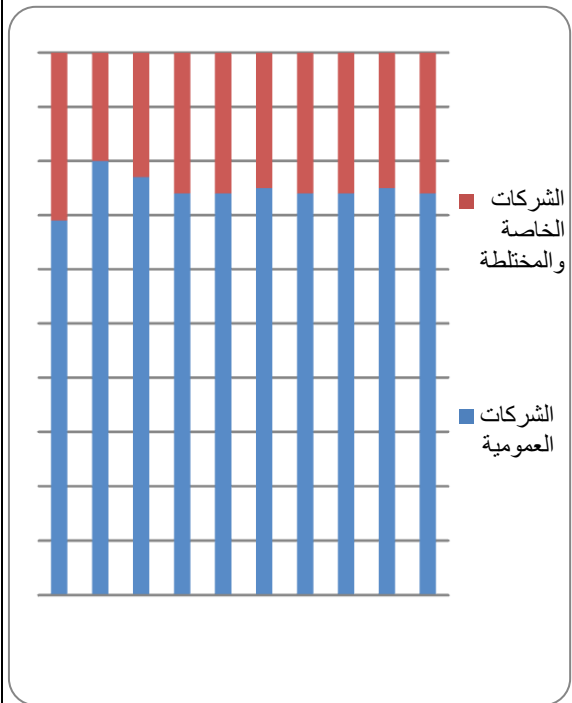
يوضح الجدول الموالي هيكل شركات التأمين وفقا لملكية شركات التأمين بين شركات عمومية وشركات خاصة أو مختلطة:

الجدول 3: هيكل رقم الأعمال قطاع التأمين الجزائري وفقا لملكية شركات التأمين 2016-2007

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات العمومية	36 485 209	54 358 147	58 938 166	60 324 122	88 999 331	60 430 570	68 818 555	79 037 978	83 104 894	87 919 963
	69%	80%	77%	74%	74%	75%	74%	74%	75%	74%
المؤسسات الخاصة والمختلطة	16247239	13 271 662	17 570 580	20 390 808	30440368	19 387 824	23238862	26899091	27 428 615	30 182 101
	31%	20%	23%	26%	26%	25%	26%	26%	25%	26%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من المجلس الوطني للتأمينات (CNA)

الشكل 9: هيكل رقم الأعمال قطاع التأمين الجزائري وفقا لملكية شركات التأمين 2011-2007



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من المجلس الوطني للتأمينات (CNA)

يتضح من الجدول 2 والشكل 09 أن قطاع التأمين الجزائري ورغم فتح سوق المنافسة بدءا من سنة 1995، ودخول عدة شركات محلية وأجنبية لسوق التأمين، إلا أن سوق التأمين الجزائري لازال مسيطرا عليه من طرف الشركات العمومية خلال فترة الدراسة، حيث يلاحظ أن الشركات العمومية تسيطر على ثلاثة أرباع (75%) رقم أعمال القطاع، حيث بلغ أعلى مستوياته سنة 2008 حين سيطرت شركات التأمين العمومية على 80% من رقم الأعمال الإجمالي للقطاع، وبلغ أدنى مستوياته سنة 2007 حيث وصلت نسبة سيطرة شركات التأمين العمومية على 69% فيما بلغت حصة الشركات الخاصة والمختلطة ما قدره 31% من رقم أعمال القطاع، في حين شهدت السنوات من 2009 إلى 2016 ثباتا نسبيا في مستوى سيطرة المؤسسات العمومية على القطاع بنسب تراوحت بين 74% إلى 77%، وهو ما يظهر من

	خلال سيطرة الشركة الوطنية للتأمين SAA لوحدها على ما يقارب 23% من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين، ويعود ذلك إلى أساسا إلى مجموعة التسهيلات التي تقدمها السلطات العمومية لشركات التأمين العمومية من اتفاقيات لتأمين المؤسسات الاقتصادية العمومية.
--	--

6. خاتمة:

شهد قطاع التأمين الجزائري منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا عديد التغيرات التي جاءت متزامنة مع التغيرات والتحولات الكلية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري، حيث مر بعدة مراحل بدءا من مرحلة ما بعد الاستعمار وأولى خطوات بناء قطاع التأمين الجزائري باستحداث مجموعة من الشركات الجزائرية للسيطرة على قطاع التأمين، ثم تلتها مرحلة التأمين التي مست مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع التأمين، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو مبدأ التخصص، ثم مع منتصف سنوات التسعينات وصدر الأمر 07-95 في 25 جانفي 1995 هو انفتاح سوق التأمين وفتح مبدأ المنافسة أمام الشركات الخاصة الوطنية والدولية والتي لم تنجح في تحقيق الأهداف المرجوة منها، إلى أن تم إصدار القانون 04-06 في 20 فيفري 2006 والذي جاء معدلا ومتمما للأمر السابق والذي عزز مبدأ المنافسة وأكد على ضرورة الفصل بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص، كما فتح منافذ جديدة لتوزيع منتجات التأمين عبر الشبائيك البنكية، ومن خلال دراستنا للفترة التي تلت صدور هذا القانون توصلنا إلى مجموعة النتائج التالية:

- شهد رقم قطاع التأمين الجزائري نموا متواصلا في الفترة 2007-2016 وقد اختلفت نسبة نموه من سنة لأخرى وفقا للمتغيرات الخاصة بكل سنة.
- مازال فرع التأمين على الأضرار يسيطر بأكثر من 92% ، في حين أن فرع تأمين الأشخاص يمثل ما يقارب 8% فقط وهو ما يؤكد غياب ثقافة التأمين على الأشخاص لدى المستهلك الجزائري رغم وجود خمس شركات خاصة بالتأمين على الأشخاص.
- لم يتغير هيكل قطاع التأمين من حيث منتجات التأمين حيث يسيطر تأمين السيارات وتأمين الحريق والأخطار المتنوعة على أكثر من 85% ثم يليهم منتجات التأمين على الأشخاص

- والتأمين على الأضرار، ويبقى التأمين الفلاحي يراوح مكانه رغم مختلف البرامج والحملات التي تهدف إلى تنميته، كما أن تأمين ضمان القروض بقي يمثل ما قدره 1% طيل فترة الدراسة.
- لازالت شركات التأمين تسيطر على قطاع التأمين بأكثر من 70% رغم دخول شركات جديدة سوق المنافسة على غرار AXA بفرعها للتأمين على الأشخاص والتأمين على الأضرار وشركة AGLIC وشركة TALA وشركة AMANA للتأمين على الأشخاص.

التوصيات:

- ضرورة إيجاد حلول للموازنة بين منتجات التأمين ومحاولة إزالة الصبغة الإجبارية لسوق التأمين الجزائري.
- ضرورة الرفع من مستوى الوعي التأميني للمستهلك الجزائري من خلال تقديم منتجات تتوافق وعادات المستهلك الجزائري.
- تقديم منتجات تأمين إسلامية من شأنه أن يساعد في تغيير هيكل قطاع التأمين الجزائري.
- إعطاء حرية أكبر للمتعاملين في سوق التأمين من شأنه النمو بالقطاع وتقديم منتجات بأسعار تنافسية.

7. قائمة المراجع:

1. (s.d.). Récupéré sur huge domains:
<http://www.insurabia.com/webForms/InsuranceHistory.aspx?country=DZ>
2. (s.d.). Consulté le 05 15, 2015, sur المجلس الوطني للتأمينات : <http://www.cna.dz/Acteurs/CNA>
3. (s.d.). Récupéré sur اتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين : <http://www.uar.dz/>
4. (s.d.). Récupéré sur صندوق ضمان السيارات : www.fga.dz
5. (s.d.). Consulté le 06 20, 2016, sur المجلس الوطني للتأمينات : <http://www.cna.dz/Acteurs/Courtiers>
6. (s.d.). Consulté le 06 20, 2016, sur المجلس الوطني للتأمينات - <http://www.cna.dz/Acteurs/Courtiers> de-reassurance
7. المرسوم 85/80. (1985, 04 30).
8. المرسوم التنفيذي رقم (07 04, 2009). 111-09/جريدة الرسمية رقم 21.
9. المرسوم رقم (16 08, 2009). 257-09/جريدة الرسمية رقم 47.
10. (s.d.). Consulté le 04 18, 2015, sur الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين : <http://caar.dz/index.php/2012-03-14-03-21-37/historique>
11. فلاق، ص. (2010). أثر الإصلاحات الاقتصادية على التأمين في الجزائر 1990 - 2008. الشلف، الجزائر.
12. مطرف، ع. (09, 2013). تحرير قطاع التأمين في الجزائر عرض للمسار ووقوف عند النتائج. مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة، 35، (35)